# دراسة في تطويق الفساد الإداري والمالي

**محمد عبد الرزاق رؤوف**

أن الدخول الى المواضيع الملحة للعلاج ذات الأبعاد الخطيرة التأثير تحتاج لتشخيص دقيق وهذا الأخير يعتبر بمثابة نصف العلاج.

ولما كان إجماع علماء الإقتصاد والمالية العامة ثم تبعه علماء الإدارة والجميع توحدوا على أن اي نظام إداري أو مالي لا تتوفر فيه رقابة صحيحة ومنظمة يعتبر نظاما ناقصا يفتقر الى المقومات المتكاملة. ويرى الكثير منهم أن الرقابة بشكل أو بآخر أمر طبيعي في أي مجتمع إنساني لأنها تمثل الضوابط لكل تصرف يتعدى أثره الى الغير. وأن ما مر بالمجتمعات من تطورات وكوارث مختلفة عبر مراحل التاريخ نتيجة لتجاوز الحاكم أو المسؤول لسلطاته أو تجاوز المحكوم لحقوقه نتج عنه ظهور مبدأ الفصل بين السلطات من سلطة تشريعية واخرى تنفيذية وثالثة قضائية وتبعا لذلك وجدت مع هذا التنظيم مختلف أنواع الرقابة باعتبارها تربط وتنسق ممارسات تنفيذ هذه السلطات لاختصاصاته وتكون غايات لتحقيق التكامل والعدالة والمساواة والرخاء في إطار المجتمع الواحد.

وحيث أن البحث واضح من مقدمته يؤكد للتركيز على جوانب القواعد القانونية والعلمية لتفعيل الرقابة بكل أنواعها وكذلك ينفتح على تجارب سابقة مر بها بلدنا ومرت بها دول العالم لكي نستخلص مفاهيم تحدد لنا أسلوب عمل وهيكلية تنظيمية ننطلق من خلالها لايجاد أفضل وأسرع الطرق للقضاء على آفة الفساد الإداري والمالي المستشري والذي استطاع ان يبسط يده على مساحات كبيرة في مجتمعنا آخذين بنظر الاعتبار المتراكم السابق والموروث التاريخي.

لذا بحث أصول الرقابة وأنواعها وتطبيقاتها بما يلائم وضعنا الحالي نرى أنه الكفيل لوضع حد للأمر موضع البحث خصوصا بعد غياب وانحسار الرقابة المنظمة والعشوائية السابقة.

محورنا يدور حول تطويق المشكلة بطرح عاملين رئيسين متلازمين يكمل الواحد الآخر وهما اختيار الإدارة العليا أي رأ الهرم الإداري وقابليتها لأن تتمتع بحس رقابي إضافة لالمامها التقني المتوافق مع تقنيتها الإدارية وايمانها بالهدف الثاني وهو الرقابة لتكوين الأساس العلمي في التنظيم الجديد الذي يحدد بدوره المسؤوليات وكلا النوعين من الأهداف يكمل النوع الآخر.

## الهدف الأول: الإدارة

نبدأ بنبذة بسيطة عن هذا العلم الكبير الذي يلعب دورا مهما في حياة الانسان لان الإدارة تمتد لكل نشاط وفي كل مكان ولا يمكن الاستغناء عن الإدارة في اي وقت من الأوقات لأنها الحركة الدائمة في اداء كل شيء والإدارة إذا أخذت بمفهوم السيطرة أو الإحتواء أو النفوذ أو التصرف فالواقع أنها قد تكون كل هذه الأشياء في وقت واحد، بمعنى أن إدارة أي موقف أو حدث أو نشاط تحتاج من القائم بهذه الإدارة الى شخصية قوية وقدرة غير عادية حتى تكون سيطرته على الموقف أو الحدث أو النشاط تامة وكاملة وبذا يستطيع هذا القائم بالإدارة ان يسيّر الأمور الى الإتجاه السليم والصواب.

وبمعنى أن الإدارة لها أسس علمية وقواعد متعارف عليها وهي في ذات الوقت قدرة طبيعية غير عادية لا يمكن توافرها في جميع الناس فالفنان انسان موهوب وليس كل الناس فنانين. وإذا قرأنا في تعريف "لديموك" يصف الإدارة هي معرفة أين تريد ان تذهب وما يجب ان تتجنب، وما هي القوى التي لا مفر من التعامل معها وكيف تصل الى أهدافك في فعالية وبدون ضياع.

ففي هذا التعريف إشارة الى معرفة الهدف والطريق الذي تسلكه والمشاكل التي تصادفك والتغلب عليها والمرور بسلام بدون فاقد أو ضياع. والإدارة علم يحتوي على مدارس تقليدية وسلوكية ووظيفية وكمية. فأما المدرسة التقليدية هي التي تمثل الإتجاه العلمي. والمدرسة السلوكية هي التي تركز على التحليل والدراسة الدقيقة للإدارة من حيث وظائفها وعملياتها. أما المدرسة الكمية هي تعتمد على كمية كبيرة من القرارات التي تستند الى التحليل الكمي للبيانات المتاحة. ولا نغفل هنا في اختيارنا لأنواع الإدارات المذكورة وكجزء أساس إطلاع هذه الإدارة على عنوان المرحلة الحالية والأخذ بالإعتبار مزج المدارس الإدارية آنفة الذكر من خلال تطبيق مبدأ التنسيق الإداري بمعناه العام يعني الوفاق أو التوافق الذي يمكن ان نخلقه بين الجهود الفردية والأنشطة المختلفة التي تمارسها المنشأة، ولذا فهو هدف الإدارة في التقدم والإستمرار في الاداء الصحيح ومن جهة إدارية حيث أن التنسيق يعني أن جميع وظائف الإدارة القائمة بالعمل ليست في صراع أو تناقض وأن من واجب اي إدارة عليا ان تتدرب على هذا التنسيق، أي أن المدير عندما يقوم بمهامه الإدارية يلزمه التنسيق بين أوجه النشاط المختلفة التي تدخل في نطاق سلطته وبذلك يصل الى التوازن في الوقت الملائم مما يساعد على تحقيق الدخط الكامل لنظرية أن التنسيق هو جانب من جوانب الخضوع للآخرين، وأن مدى التعاون بين الإدارة العليا وأنشطتها الوظيفية سبيل نجاح وإصلاح للوصول في تحقيق الأهداف في تشخيص الصلاحيات وإعطائها حجمها الطبيعي دون التوسع، وتنظيم الأقسام ذات الدفع الضعيف باتجاه التقدم.

وبعد ان ألمت الإدارة العليا بمجريات العمل ونظرا لما تحمله من كفاءة، تم التطرق اليها يجب ان تضع خطة واضحة رديفة لخططها السنوية لمكافحة الفساد الإداري والمالي ليشمل كافة الأقسام تحت الإدارة على ان تعتمد على بيانات وخطط كل قسم وشعبه لتفعيل وتنظيم وتثقيف الموظفين من القاعدة الى الهرم وتوضح خطورة الوضع من خلال أماكن معينة ووضع حلول سريعة وواقعية ضمن الخطة السنوية ونرى أن تكون هذه الخطط وفق ما يلي:

١. خطط التدريب والتطوير والدورات للموظفين.

٢. خطط تقديرات فوائد النزاهة ومقارنتها مع الواقع لتكريم الموظفين النزيهين.

٣. تحديد منابع الفساد الإداري والمالي في المنشأة ومن ثم وضع خطط لتجفيف هذه المنابع ويتم ذلك من خلال الاشراف المباشر للادارة العليا على طرق وأساليب هذه المنابع بعد تشخيصها بدقة من قبل المسؤولين للأقسام والشعب قدر تعلق الأمر بها ووضع جدول خاص بها على شكل نقاط ومتابعتها ميدانيا.

وبعد هذا الادراك الكامل الذي يتجلى باختيار الادارة العليا لابد وأن ننتقل الى الهدف الثاني.

## الهدف الثاني: الرقابة

وترتبط الرقابة إرتباطا وثيقا باختيار الادارة وتكامل أدائها بصورة علمية وعملية. كما وانها تعتبر جانبا مكملا وحيويا في ضمان تنفيذ الأوامر والتعليمات التي يصدرها المدير. ونادرا ما نجد العامل أو الموظف الذي يمكن أن يؤدي عمله دون رقابة أو حتى متابعة من رؤوسائه، لأن الإنسان مهما كانت كفاءته وقدراته فهو يحتاج الى من يراجع دائما ما يفعله، وما مقبل عليه من أعمال لأن النظرة الانفرادية في مواقع العمل أصبحت نادرة بل وشبه مختفية. إلا إذا كانت المنشأة فردية ولا يعمل بها سوى شخص واحد. وهذا أيضا يجد من يراجعه ويراقب تصرفاته سواء كان من جهة شبه رسمية أو حكومية أو غيره. والرقابة في دائرة "الوظائف الإدارية" تعني قياس نتائج الأعمال ومقارنة هذه النتائج مع الأهداف المحددة مسبقا وتضع الاجراءات التصميمية كلما كان ذلك ضروريا.

"والرقابة" بالإضافة الى كونها نشاطا يراجع فهي أيضا نشاط أساسي في العملية الإدارية لا يمكن استبعاده. لأنها تتضمن أيضا جانبا من القياس وتصحيح المسار، ووسيلة للتأكد من الانجاز الذي تحققه يتناسب مع الخطط الموضوعة. وفي حالة وجود أخطاء أو انحرافات عند التنفيذ تكشف الرقابة من المسؤول عن هذه الانحرافات. وليس من الضروري أن تكون هذه المعرفة للانتقام أو العقاب، وبما إن خططنا هي ايجاد نوع من الرقابة المانعة والمتحفظة نرى إنها أفضل من غيرها بكثير. ولكي نتحصن بأداء أفضل للرقابة نتطلع باتجاه أفضل وأسرع الطرق للقضاء على آفة الفساد الاداري والمالي، لذا بحث أصول الرقابة وانواعها وتطبيقاتها بما يلائم وضعنا الحالي كفيل بوضع حد للأمر موضوع البحث.

خصوصا بعد غياب وانحسار الرقابة العشوائية والمنظمة وكلا بطرقه المتعددة في الحقبة السابقة. وبشكل مباشر نشير الى أنواع هذه النظم الرقابية من خلال تطور العلوم الادارية وذلك بعد اختيارنا الادارة العليا ذات العلمية والنزاهة وظهور مفاهيم الادارة واهدافها التي أشارت الى أن الصعوبة في العمل الاداري لا تكمن في تحديد الأهداف الواجب تحقيقها بقدر ما تكمن في الأساليب والطرق التي يمكن للادارة بواسطتها تحقيق هذه الأهداف على أفضل وجه مما يستلزم تحديد وحدات ليمكن بواسطتها تحقيق ضبط العمل وتقييمه بصورة مرئية وملموسة، وإن ذلك أدى بطبيعة الحال الى ظهور مفهوم الرقابة كأداء ملازم للادارة في ظل هذه المفاهيم، وبعد أن لوحظ أن مستلزمات قياس وبياناته ومتابعة رقابة الأداء غير متوفرة بصورتها المطلوبة في المحاسبة المالية التي تعتمد عليها الرقابة التقليدية عندها برزت الرقابة كعنصر من عناصر الإدارة الى حد كبير بالرغم من اختلاف طرق التعبير عنها وذلك لاعطاء مفعوم الرقابة مدلولا يتجاوز حدود المعاملات المالية ومستنداتها وعليه لابد من تحديد مفاهيم الرقابة كالآتي:

١. الرقابة المالية:

ويقصد بها الرقابة التي تستهدف ضمان سلامة التصرفات المالية والكشف الكامل عن الانحرافات ومدى مطابقة التصرفات المالية مع القوانين النافذة، ويبين الملحق الخاص بالتدقيق وعمله ليكون دليل عمل لسلامة الرقابة المالية "إنظر الملحق في نهاية البحث لطفا".

٢. الرقابة الإدارية:

ويقصد بها الرقابة التي تستهدف كفاءة الأداء والاقتصاد في استخدام الأموال.

٣. الرقابة على البرامج:

ويقصد بها البحث عن مدى تحقيق البرامج والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الإدارية للأهداف المحددة لها ومطابقتها للخطة الموضوعة. واذا استطعنا الوقوف على خطوط التداخل ما بين أنواع الرقابة المذكورة سلفا وجمعنا هذه النقاط ظهرت لنا حقيقة رقابية فعالة القصد منها الانصراف لرقابة تضمن لنا أهمية الغرض من المراجعة والفحص للتأكد من مدى فاعلية العمل وتحقيق أهدافه المحددة مسبقا والذي تقوم الوحدة الإدارية بتنفيذه وعليه تقيم الاداء واحكام تحقيق نتائج الأنشطة والأهداف. ولكي نضمن دقة نجاح العملية الرقابية على كافة الهيئات الادارية لابد وان نسلك طرق مساعدة الميادين المتأثرة بهبوط مستويات العمل الإداري ودخوله السلبي "الفساد" ونرمز لمثل هذه المساعدة إسم الرقابة السياسية التي لا تقل أهمية عن الرقابة الإدارية.

**الرقابة السياسية:**

بعد التحول الذي جرى في بلدنا من النظام الدكتاتوري الشمولي الى نظام ديمقراطي برلماني ظهرت أهمية هذا النوع من الرقابة وتمتعها بالقانونية التي من شأنها ضمان عدم الخروج عن الأنظمة وصدورها التي يرسمها الدستور والقوانين الناتجة منه. أما أجهزة الرقابة السياسية فأهمها:

١. رقابة البرلمان:

يظهر أهمية الدور الرقابي للبرلمان لأعمال الإدارة كونه هو الذي يحدد الأسس والمبادئ التي تحكم النشاط الإداري، وعلى هذا الأساس فإنه يبدو أمرا طبيعيا أن يتولى البرلمان مراقبة خضوع السلطة الادارية لما يضعه من قوانين وكون عمل البرلمان معروفا وكذلك اساليب الاستدعاء والكشف المبنية على:

أ. الشكاوى: وهي الواسطة التي يستطيع الافراد من خلالها تقديم عرائضهم المتضمن طلباتهم الى ممثليهم في البرلمان او الى البرلمان مباشرة، وسواء تضمنت هذه العرائض موضوعات شخصية أو عامة.

ب. الاسئلة والاستجواب: تحددها نوع اللجنة ونوع الاسئلة شفهية او تحريريا ولها قواعدها الخاصة بالجلسات من هذا النوع.

٢. رقابة الأحزاب والنقابات والاتحادات وجمعيات المجتمع المدني:

لا شك ان للحزب او للأحزاب المؤتلفة ضمن جبهة وطنية اثرا كبيرا وفاعلا في الرقابة على نشاط السلطات الادارية. فهي ومن خلال الاعداد الكبيرة المنتظمة في ضوئها تستطيع تشخيص سلبيات العمل الاداري، كما تستطيع بما تملكه من وسائل اعلامها تسليط الضوء على هذه السلبيات والمطالبة بمعالجتها. وكذلك الحال بالنسبة للتجمعات البشرية المنظمة في نقابات او اتحادات او جمعيات فهي الاخرى تمارس دورا رقابيا يتمثل بتسليط الضوء على تجاوزات وانحرافات الادارة والمطالبة بحقوق منتميها المتضررين جراء هذه السلبيات.

٣. رقابة وسائل الاعلام:

أصبح المواطن العراقي وبحكم تطور تقنية ايصال المعلومات مشدودا وبشكل كبير الى متابعة المتغيرات اليومية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتعددة كما ونوعا، من خلال وسائل الاعلام التي تتيح له المتابعة فهو في الحد الأدنى يقرأ صحيفته اليومية ويسمع الراديو ويشاهد التلفزيون، ولكي تواصل هذه الوسائل اتصالها بالفرد نجدها تسعى الى التعرض لحياته بشكل مباشر أو غير مباشر ومن اهم الوسائل في هذا المجال الدفاع عنه ازاء ما يتعرض له جراء السلبيات الادارية الا انه ينبغي التذكير بأن من اهمية اتصال وسائل الاعلام بالفرد يرتبط بقوة الهدف الذي تسعى اليه هذه الأجهزة فحيثما يكون الهدف المعلن من قبل الوسيلة الاعلامية يمثل غاية هذه الوسيلة. وهكذا نكون امام رقابة حقيقية تأخذ دورها بين مختلف انواع الرقابة والا عد مجرد مطلبا سياسيا او ماديا يراد تحقيقه بعيدا عن المفردات الحقيقية التي يتضمنها الهدف. وتوصل للمواطن ما يدور حوله بصورة واضحة وشفافة خلال نشرات في اوقات معينة توجز نشاطات كل الاجهزة الرقابية ابتداءا من مفوضية النزاهة وانتهاءا بديوان الرقابة المالية.

وبعد هذا الشرح وتسليط الضوء على عناصر القوة في تركيز العمل الاداري وتغذيته بالرقابة نقف على مشارف اصدار بعض التوصيات التي من شأنها مساندة الادارة العلمية النزيهة وتقوية مفاهيم الرقابة الرصينة. ونوجزها بالنقاط التالية:

١. توجيه قطاعات البطالة المقنعة خلال المدة الزمنية القدمة وعدم تركها بلا عمل ولا فائدة من خلال مؤتمرات الخبراء من جميع الوزارات والجامعات ووضع التوصيات والدراسات المقدمة حول المشكلة المتفاقمة.

٢. تقييم الاداء من خلال لجان وزارية لكلا القطاعين ووضع الاقتراحات والحلول حول ابقائها من الغائها.

٣. تغيير القيادات الادارية وحسب مبدأ الكفاءة والنزاهة.

٤. البدء باعتماد مبدأ الخصخصة واتخاذ أفضل التجارب التي سبقتنا في هذا المجال حيث ان الابقاء على المشاريع الخاسرة وليست ذات جدوى هي جزء من الفساد في عملية التخطيط المركزي.

٥. دراسة التوسعات السريعة والمفاجئة للعمل بشكل علمي يضمن تحقيق الهدف.

٦. تفعيل دور هيئة النزاهة من خلال مد جسور الثقة بين الهيئة بصورة عامة وبيان الدور الوطني الكبير الذي تؤديه هذه الهيئة.

٧. وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

٨. الاستماع الى آراء كل المستويات الوظيفية وتشجيعهم في صنع القرار وتنمية روح النقد البناء.

٩. التركيز باختيار كفاءات ادارية علمية لا تدور حولها الشبهات مع هيئات رقابية فنية محصنة بالقوانين والقدرات.

ومن الله التوفيق.

**المصادر:**

الرقابة على اعمال الادارة، د. فاروق احمد خماس.

المدخل في تحديد وعلاج الفساد الاداري والمالي، علاء حسين حنظل.

# نهاية النفط

**ذنون محمد - تلكيف**

نضوب النفط.. من خلال هذه الفكرة التي ظهرت في فيلم وثائقي بث الغرب الرعب في نفوس البشرية خصوصا وان البديل المناسب لم يكتشف حتى الآن، جسدت هذه الفكرة حال اوروبا كمثال وان الكارثة قادمة لا محال اذا علمنا أن جل الصناعات تعتمد على هذه المادة الحيوية فكيف سيصبح حالنا بعد ان كيفنا حياتنا على ان النفط باق بقاء الارض فبعد ان تنضب هذه الحقول العملاقة فعلينا ان نتصور المعاناة كيف تكون مع البدائل مازالت غائبة او غير معروفة لحد الآن.

توقع كاتب الفيلم ان تنضب الحقول العملاقة وتغلق عام "٢٠١٣"، وقد استند على اسس عديدة لهذه الفرضية منها ان الاحتياطات التي اعلن عنها في المواقع المهمة لإنتاج النفط قد تم المبالغة في ارقامها من قبل المستثمرين حيث اعطى المؤلف مثالا على ذلك من ان العراق قد اعلن في بداية الثمانينات من القرن الماضي ان احتياطيه يبلغ "٤٠" مليار برميل من النفط وبعد اشهر قليلة اعلن انه اكتشف حقولا جديدة ليصل الاحتياطي المضمون الى اكثرمن "١٢٠" مليار برميل من النفط، وبعد اشهر قليلة اعلن انه اكتشف حقول جديدة ليصل الاحتياطي المضمون الى اكثر من ١٣٠ مليار برميل وهي ارقام يقول المؤلف انه تم المبالغة بها، فكيف تكتشف هكذا كمية وفي خلال اشهر قليلة!. والأمر ينطبق على ايران والعربية السعودية ايضا حيث يقول المؤلف ان شركات الإنتاج قد بالغت بهذه الأرقام لأمور تجارية ايضا ومن اجل المحافظة على الأسعار العالمية وعدم اشعال السوق بفرضية أن النفط الموجود قد شارف على النضوب.. .وأن هناك من يتوقع ان ابار النفط ربما تتعرض الى عمل تخريبي جراء السياسات المتناقضة التي تعصف بالمنطقة خصوصا وانها شريان الحياة للكرة الارضية حيث الأنظار كلها متجهة الى منطقة الخليج العربي لكونه عصب الحياة، والخزين الذي بدأت الأقاويل تؤكد نهايته قد اصبحت واضحة المعالم خصوصا بعد الزيادات الكبيرة لسكان الأرض وهو سبب مهم اخر. هذه الفكرة التي ظهرت في الفيلم عارضها المختصون بهذا المجال واكدوا ان الاحتياط الموجود في باطن الأرض قد يكفي لعشرات من السنين وتوقعوا تستورد حتى الماء.

وتجري في الدول المتقدمة الان بحوث

انه في خلال هذه الفترة ربما يكتشف البديل لهذه المادة التي دخلت كافة مراحل حياتنا، وليجنب الأرض كارثة تنتظرة.

ما يهمنا من هذا الموضوع هو البدائل المطروحة والتي لم تكتشف، فإلى الآن لم تأخذ هذه المسألة على محمل الجد. إذن العالم مقبل على كارثة حقيقة خصوصا وان الكثير من الدول اصبحت دول مستوردة، بينما كانت في السابق تعد من الدول المنتجة، ومنها الصين واندنوسيا، وهناك دول اخرى مرشحة أن تكون كذلك، ولهذه الأسباب حصلت هذه الفورة. في اسعار النفط العالمية والتي يتوقع المختصون أن تصل الى"١٠٠" دولار للبرميل بداية العام القادم وما سيكون له من تأثير على اقتصاديات كثير من الدول خصوصا تلك التي ودراسات مختلفة للاستفادة من الطاقة الشمسية لتكون البديل الناجح للنفط، فيما تتوقع دول اخرى أن يكون الفحم بديلا للنفط. وكلها فرضيات او محاولات لم يكتب لها النجاح حتى الآن، ولكن الآراء كلها اتفقت على ان نضوب النفط سيكون كارثة لا يتصورها عقل اي انسان.. لما له من دور في الحياة وفي شتى المجالات.

## الفساد الإداري مرة أخرى

كلما ضعفت مؤسسات الدولة وغاب القانون او تراخى مفعوله ظهرت الأفاعي من جحورها لتعلن ظهور آفة الفساد في هيكلية المؤسسات المختلفة وهو ما يؤثر على مصداقية هذه المؤسسات بعد أن تتفشى القيم التربوية او تذهب ادراج الرياح فتختل الموازين الإنسانية وتبدأ النفوس بالصرعات المختلفة حسب امزجتها المختلفة. وهذا ما حصل في الكثير من البلدان بعد ان غابت سلطة القانون عن أمور شتى، وبعد ان ضاعت سلطتها المختلفة واصابها هي الأخرى هذا الداء واصبح الموظف يعمل على هواه دون اي رقيب كان. فعندما تكون سلطة القانون كالسيف على الرأس نجد الردع الخارجي قد أخذ فعله. ان المصداقية من ابرز السمات التي على الإنسان ان يتحلى بها لأنها البوابة الى عوامل النجاح المختلفة.. وهي الهدف الأسمى الذي فيه تتحرر الشعوب من نير الفساد. ولكن هل الإنسان بحاجة الى رقيب يكون كظله اينما ذهب لكي ينجز عمله بصورة صحيحة؟، اذا كان الأمر كذلك فأين الروادع الأخرى التي تكون مختصة في داخله!. أين الضمير الإنساني الذي يؤنب صاحبه كلما خرج عن الطريق وكلما كان فعله مخالف لنواميس الطبيعة. لماذا لا نكون مهيئين لهذا الأمر وتكون الضمائر هي الرقيب الأول والأخير وهي الرادع الذي نحسب له الف حساب؟. فالإنسان كائن زكاه الله وجعله في مستوى عقلي متقد. وأحيانا تأخذنا هالة الهلع عندما نعلم ان اغلب من اصيب بهذا الداء الخطر هم اصحاب الرواتب العالية او المناصب الرفيعة الذين باستطاعتهم ان يعيشوا الحياة الكريمة دون ان تتلوث أياديهم بهذا الوباء.. ولكن نجد رغبة الفساد متحكمة في نفوسهم. انه مرض سكن النفس وهو بحاجة الى دروس خاصة ليتم استئصاله من الجذور لأنه لا يرضى بأية بدائل انسانية اخرى.. لأن هذا الأمور تكاد تكون غريزة اصبحت مختصة بنماذج معينة لتؤطر سلوكهم وتكون الدافع في التعامل الوظيفي مع الآخرين. فمن نتائج الحروب المختلفة والوضع الهش للسلطة ينمو هذا الوباء ويجد له مخارج ومجالات عيش عديدة.. ولكي نصل الى المجتمعات المثالية التي يكون فيها الفساد الاداري من الأمور المنبوذة.. علينا ان نعمل بالردع القانوني اولا الى ان يظهر جيل رافض لهذه الأمور قلبا وقالبا.. وهذا امر ليس ببعيد.

# ساسة العراق ماهرون في لعبة القفز على حبل الموصل

**عصام خبو بوزوة - تلكيف**

شرق الموصل أو الأقضية والنواحي الممتدة على الساحل الأيسر لنهر دجلة والتي يحلو للبعض تسميتها بسهل نينوى الكبير والذي يشمل تلكيف، الشيخان، الحمدانية. وكافة القرى المرتبطة بهذه الاقضية الثلاث والتي تشكل منطقة مهمة جدا بسبب موقعها الحساس المشرف على الطرق الرئيسية الرابطة بين الموصل وباقي المحافظات الشمالية والشرقية لا زالت تعاني من إهمال كبير جدا رغم مرور عدة سنوات على سقوط النظام السابق وبالرغم من انطلاق حملة البناء والإعمار في أرجاء مختلفة من العراق.. بقيت هذه المنطقة بعيدة عن أنظار الحكومة والمستثمرين الأجانب رغم شغف كلتا الجهتين بالإعمار في مناطق قريبة منها.

صحيح إن هذه المنطقة تمتاز بقلة ثرواتها الاقتصادية وعدم بروز مصادر كبيرة للموارد الطبيعية فيها ولكنها تمتلك عناصر مهمة جدا تؤهلها لتكون ساحة مناسبة لإنفاق الأموال المخصصة للتنمية الاقتصادية واهم تلك العناصر هي الحالة الأمنية المستقرة التي تمتعت ولازالت تحتفظ بها مدن وقرى هذا السهل . فهي طيلة الحروب التي خاضها العراق والتي أثرت سلبيا على جنوبه وشماله ومؤخرا على وسطه أيضا بقيت هذه الأقضية بعيدة بشكل كامل تقريبا عن إطار الاستهداف الموسع في جميع الحروب ولم تحدث فيها اختلالات أمنية كبيرة كما حدث في باقي مناطق العراق بل بالعكس استحقت بجدارة اعتبارها أمثولة للتعايش السلمي بين المكونات القومية والأثنية والطوائف المختلفة التي تعيش فيها منذ مئات السنين، ولعل هذا الشيء يؤهل المنطقة نفسيا واجتماعيا ويجعلها مستعدة بالكامل لفتح الأبواب أمام أية فرصة للتطوير مع المساهمة الفعالة في إنجاح مشاريع التنمية إذا حدثت فضلا على ذلك امتلاكها كافة العوامل المساعدة في إنجاح فرص الاستثمار بدءا من العامل البشري مرورا بطرق النقل والمواد الأولية وانتهاء بتوسطها مدن كبيرة ستشكل سوقا واسعة لأي مشروع مقترح .

والآن بالرغم من تصريح مسؤولين كبار ومنهم محافظ نينوى الذي صرح بأنه سيعمل جاهدا على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الاقضية الآمنة وتوجيه الإنفاق الحكومي إليها لتطوير الخدمات المقدمة فيها للمواطنين تشجيعا لحالتها الأمنية المستقرة ولان أية عملية تنموية تحتاج أصلا إلى أمان واستقرار، وكذلك تصريحات رئيس الوزراء حول تشجيع الإعمار في المناطق الآمنة. دفع هذا الأمر أبناء شرق الموصل إلى التساؤل عن سبب تأخر وصول الإنفاق الحكومي إلى بلداتهم؟.. وهل لا زالت الحكومة تعتبرها منطقة غير آمنة كونها تابعة إداريا لمحافظة نينوى التي تضم مناطق ساخنة كالموصل وتلعفر؟ . أم أن هناك أسباب أخرى لا يصرح بها المسؤولين حول مصير هذه المنطقة إداريا ورغبة البعض في دفع الأمور فيها إلى الوراء لغاية ما لا زلنا نجهلها.

ويبقى المهم إن نبين أمام الجميع أن هذه المنطقة عاشت في أمان وسلام بعيدا عن ضجيج الحروب والسلب والنهب وهي ليست من البؤر المرشحة للانفجار إذا حدثت حرب أهلية، لا سامح الله، وهي تحتاج إلى اعتبارها من المناطق المفضلة للعمل والاستثمار من اجل النهوض بواقع أبنائها .

أما إذا استمرت الأموال تركض هنا وتختفي هناك وتحلق قافزة فوق شرق الموصل سواء إلى الجنوب أو إلى الشمال فهذا يقلق أبناء المنطقة ويدعوهم إلى مراجعة المبادىء الاقتصادية التي سيقوم عليها العراق الجديد لأنها تبدو لغاية هذه اللحظة مرسومة على القاعدة العراقية القائلة "ناس وناس".